متطلبات تطوير مشروعات السياحة الصحراوية في ضوء أهدافSDGs

Requirements for the development of desert tourism projects in the light of SDGs objectives

د.رواني بوحفص [1*]، د. دحو سليمان[2]

[1] جامعة غرداية، الجزائر، rouanib@yahoo.fr

[2] جامعة غرداية، الجزائر، dahou09@gmail.com

الاستلام: 2019/02/21 القبول: 2019/03/04 النشر: 2019/03/31

ملخص: أمام اعتماد الجزائر على النفط كمصدر وحيد للحصول على العملة الصعبة وتمويل التنمية ، وما نتج عنه من أثار سلبية على الاقتصاد الوطني نتيجة انخفاض أسعاره في السوق العالمي ، جعلت من سياسة التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة ، ومع الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر خاصة السياحة الصحراوية أصبح هذا القطاع من الحلول الأساسية لجذب السياح الأجانب وجعله من القطاعات الدافعة للنمو الاقتصادي في الجزائر .

ورغم ضعف مساهمة السياحة الصحراوية في الاقتصادية نتيجة للعراقيل البيروقراطية ومشاكل أخرى إلا أنه على الهيئات المشرفة على المؤسسات السياحية أن تحترم مواصفات السياحة البيئية من أجل استدامة التنمية السياحية .

الكلمات المفتاحية : السياحة الصحراوية ، مواصفات السياحة البيئية ،استدامة التنمية السياحية ، أهداف التنمية المستدامة.

رموز jel: O21, Q56.

Abstract: Algeria's dependence on oil as the sole source of foreign currency and financing for development, and the negative effects on the national economy as a result of its low prices in the world market, made the policy of economic diversification an urgent necessity, and with the tourism potential that is rich in Algeria, The sector is a key solution to attracting foreign tourists and making it a driving force for economic growth in Algeria.

Despite the poor contribution of desert tourism to the economy as a result of bureaucratic obstacles and other problems, but the bodies supervising the tourism institutions to respect the specifications of eco-tourism for the sustainability of tourism development.

Keywords: Desert Tourism, Ecotourism Specifications, Sustainability of Tourism Development. The Sustainable Development Goals.

(JEL) Classification : O21, Q56.

1. مقدمة:

* المؤلف المراسل: **د.رواني بوحفص**، الإيميل: rouanib@yahoo.fr

1.1. إشكالية البحثية:

تسعى الجزائر منذ سنة 2005، إلى تطبيق برنامج تنموي يأخذ بالسياحة الصحراوية كمورد أساسي للاقتصاد الوطني، ولاسيما التنمية المحلية لمنطقة الجنوب التي تزخر بثروة سياحية هائلة، إلا أن عراقيل على رأسها بيروقراطية التسيير ومشاكل العقار، بالإضافة إلى ضعف البنى التحتية مع العلم أن السائح الأجنبي تعتبر الصحراء اهتمامه الأول لما تمتاز به الجزائر من صحراء شاسعة رملية وصخرية وواحات وفولكلور وتقاليد أصيلة وآثار قصور لحضارات قديمة ،رغم قلة المشاريع السياحية في الصحراء يجب أن تخضع لمواصفات السياحة البيئية من أجل استدامة التنمية السياحية وقد أصدرت منظمة الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة The Sustainable Development Goals (SDGs) هي في قمة انعقدت بين 25 و27 سبتمبر 2015 في في نيويورك في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي اعتمدها قادة العالم في 1 جانفي 2016، حيث أن هذه الأهداف لها ارتبطا كبير بالجانب السياحي والحفاظ على الموارد الطبيعية الصحراوية .

وتعتبر دراسات التأثير البيئي للمشروعات السياحية كأهم متطلب للوصول إلى تنمية سياحية صحراوية مستدامة بعيدا عن المشروعات التي تهدف لتحقيق الأرباح التجارية وبناءا على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذه المداخلة على النحو التالي:

فيما تتمثل متطلبات تطوير المشروعات السياحة الصحراوية ضوء أهداف التنمية المستدامة *SDGs*؟

2.1. أهمية البحث : : إن اعتماد الجزائر على النفط كمصدر أساسي في الصادرات نتج عنه من أثار سلبية على الاقتصاد الوطني نتيجة انخفاض أسعاره في السوق العالمي ، مما يجعل من سياسة التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة ، ومع الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر خاصة السياحة الصحراوية أصبح هذا القطاع من الحلول الأساسية لجذب السياح الأجانب وجعله من القطاعات الدافعة للنمو الاقتصادي في الجزائر.

1.3. أهداف الدراسة:

- التنبيه إلى أهمية السياحة الصحراوية كمورد أساسي للاقتصاد الوطني.
- أهمية دراسة التأثير البيئي للمشروعات السياحة الصحراوية في ضوء ***SDGs***؛
- بلورة المشاريع السياحية المستدامة للوصول إلى تنمية سياحية صحراوية مستدامة.

2. التنمية المستدامة وأبعادها.

تعتبر السياحة عاملاً بارزاً في حماية البيئة عندما يتم تكييفها مع البيئة المحلية، والمجتمع المحلي، وذلك من خلال التخطيط والإدارة السليمة. ويتوفر هذا عند وجود بيئة ذات جمال طبيعي وتضاريس مثيرة للاهتمام، وحياة نباتية برية وافرة وهواء نقي وماء نظيف، مما يساعد على اجتذاب السياح، ويتساوى كل من التخطيط والتنمية السياحية في الأهمية من أجل حماية التراث الثقافي لمنطقة ما. وتشكل المناطق الأثرية والتاريخية، وتصاميم العمارة المميزة وأساليب الرقص الشعبي، والموسيقي، والدراما والفنون والحرف التقليدية والملابس الشعبية والعادات والتقاليد وثقافة وتراث المنطقة عوامل تجذب الزوار، خاصة إذا كانت على شكل محمية يرتادها السياح بانتظام، فتعزز مكانتها أو تبقى ذات أهمية أقل، وكل ذلك يرجع للطريقة التي يتم بها تنمية السياحة وإدارتها.

1.2 مفهوم التنمية المستدامة.

تعني التنمية المستدامة ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تؤدي إلى تناقص جدواها المتجددة بالنسبة للأجيال القادمة وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل: التربة و المياه الجوفية و الكتلة البيولوجية . كما أنصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن« استخدام الموارد اليوم ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل ».(***موسشيت ، الامم المتحدة***). و يقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على المستويات المعيشية في المستقبل أو تحسينها، وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار حيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية و نحسنها.والتنمية *المستدامة* هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي،والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصي قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام علي الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا. (***الشيخ، 2002، ص93***)

من خلال *التعاريف* السابقة يمكن استخلاص تعريف عام وهو أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر مع مراعاة تلبية احتياجات الأجيال القادمة في المستقبل من خلال تحقيق التكامل بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى حماية البيئة.

2.2 الأهداف التقليدية التنمية المستدامة.

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي: (***غنيم وأبو زنط، 2007، ص28***)

1.2.2 تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول؛

2.2.2 احترام البيئة الطبيعية: التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان؛

3.2.2 تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها،وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة؛

4.2.2 تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة ،لذلك تحول دون استنزافها او تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني؛

5.2.2 ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي،وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وأثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطر عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها؛

6.2.2 إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع: وذلك بإتباع طريقة تلاؤم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية؛

7.2.2 تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنية تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

3.2 أهداف التنمية المستدامة الـ17 SDGs:

أهداف التنمية المستدامة The Sustainable Development Goals (SDGs) هي أهداف وضعتها منظمة الأمم المتحدة في قمة انعقدت بين 25 و27 سبتمبر 2015 في في نيويورك في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030،والتي اعتمدها قادة العالم في 1 جانفي 2016، بدأ رسميا تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 SDGs خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة. وتتمثل هذه الأهداف في : (https://en.wikipedia.org/wiki/Sustainable_Development_Goals).

- **لا للفقر No Poverty:** إنهاء الفقر بكل أشكاله في كل مكان؛
- **صفر جوع Zero Hunger:** أي إنهاء الجوع تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة؛
- **الصحة الجيدة والرفاهية للناس Good Health and Well-Being for People:** ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع من جميع الأعمار؛
- **تعليم ذو جودة Quality Education:** ضمان تعليم ذا جودة شامل ومتساوي وتعزيز فرص تعلم طوال العمر للجميع؛
- **المساواة بين الجنسين Gender Equality:** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛
- **مياه نظيفة وصحية Clean Water and Sanitation:** ضمان الوفرة والإدارة المستدامة للمياه والصحة للكل؛
- **طاقة متجددة وبأسعار معقولة Affordable and Clean Energy:** ضمان الحصول على الطاقة الحديثة بأسعار معقولة والتي يمكن الاعتماد عليها والمستدامة للجميع؛
- **العمل اللائق والنمو الاقتصادي Decent Work and Economic Growth:** لتعزيز النمو الاقتصادي النامي والشامل والمستدام والتوظيف الكامل والمنتج بالإضافة إلى عمل لائق للجميع؛
- **الصناعة والابتكار والبنية التحتية Industry, Innovation, and Infrastructure:** بناء بنية تحتية مرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار؛
- **تقليل عدم المساواة Reducing Inequalities:** تقليل عدم المساواة في الدخل داخل الدول وما بين الدول وبعضها البعض؛

– **المدن والمجتمعات المستدامة Sustainable Cities and Communities:** جعل المدن والمستوطنات الإنسانية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة؛

– **الاستخدام المسئول للموارد Responsible Consumption and Production :** ضمان الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج؛

– **النشاط المناخيClimate Action:** التصرف العاجل لمكافحة التغير المناخي وتأثيراته؛

– **الحياة تحت الماء Life Below Water:** الاستخدام المُحافظ والمستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية للتنمية المستدامة؛

– **الحياة على الأرضLife on Land:** حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، إدارة الغابات بصورة مستدامة ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي واستعادتها ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛

– **العدالة والمؤسسات القوية Justice and Strong Institutions:** تعزيز الجمعيات المُسالمة والشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير الحصول على العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وقابلة للمحاسبة وشاملة على كافة المستويات؛

– **الشراكة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة Partnerships for the Goals:** تقوية وسائل تنفيذ وإعادة تنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة.

4.2 أبعاد التنمية المستدامة.

من خلال المفاهيم السابقة نرى أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها ومن شأن التركيز على معالجتها، إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، حيث نجد أن هناك أربعة أبعاد متفاعلة فيما بينها وهي: الأبعاد الاقتصادية، البشرية، الاجتماعية والبيئية.

أ. **الأبعاد الاقتصادية:** حيث نجدها تتمثل فيما يلي:(***النيش، 1999، ص11***)

– الاستهلاك الرشيد للموارد الطبيعية وإيقاف تبذير ها؛

– مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن المعالجة؛

- تقليص التبعية الاقتصادية للبلدان النامية؛
- المساواة في توزيع الموارد؛
- الحد من التفاوت في المداخيل.

ب. الأبعاد الاجتماعية:

- تثبيت النمو الديموغرافي؛
- تحديد مكانة الحجم النهائي للسكان؛
- أهمية التوزيع الجغرافي للسكان؛
- الاستخدام الكامل للموارد البشرية؛
- توفير الصحة والتعليم؛
- إبراز دور أكبر للمرأة؛
- تطبيق الحكم الراشد.

ج.الأبعاد البيئية: أما الأبعاد البيئية فيمكن سردها كالآتي:

- الحد من إتلاف التربة و تدمير الغطاء النباتي والمصايد ؛
- الاستخدام الأمثل الموارد الطبيعية المتجددة ؛
- الاستنزاف الأمثل الموارد الطبيعية الناضبة؛
- حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحرارية؛
- صيانة المياه وتقليل معدلات انبعاث الغازات؛
- الإدارة المتكاملة للنفايات؛
- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية.

الشكل رقم (01): يوضح أبعاد التنمية المستدامة.

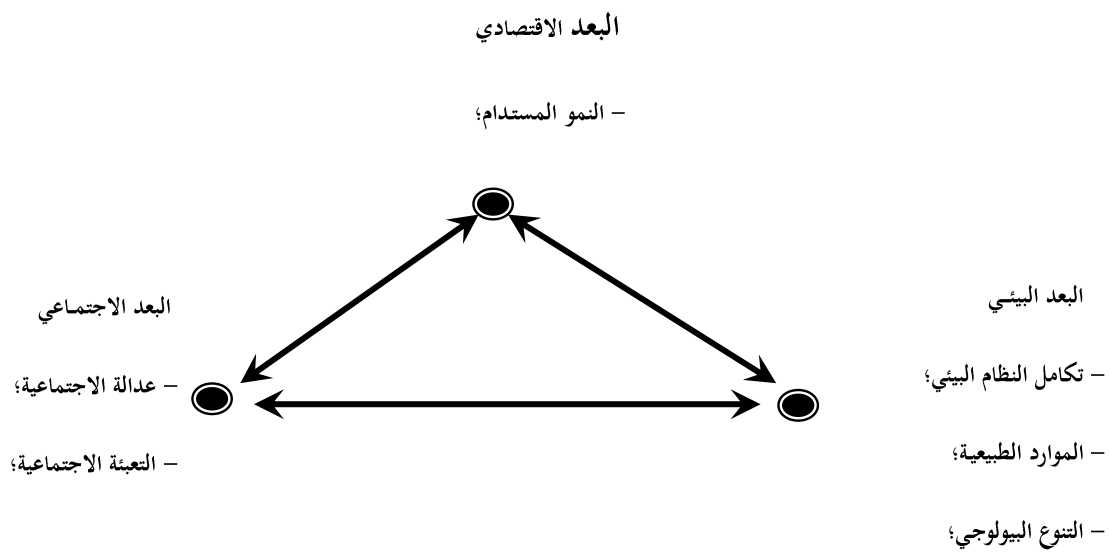

المصدر: عبد ربه. محمد عبد الكريم، **مقدمة في اقتصاديات البيئة**، 2001، ص.221.

فالشكل رقم (01) يوضح ضرورة الاهتمام بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بنفس الدرجة، ويتطلب ذلك تواجد متخصصين يتعاملون مع كل طرف من هذه الأطراف. يمكن أن يضر قصر الاهتمام على أحد هذه الجوانب دون الأخرى، بعملية التنمية في حد ذاتها، على سبيل المثال، إن عدم الاهتمام بالجانب الاجتماعي لا يمكن أن ينتج عنه سياسات لا تأخذ في اعتبارها مجالات التدخل الحكومي وخلق فرص عمل والدعم، بينما تتجاهل هذه النظرة القاصرة للجوانب البيئية مجالات التقييم البيئي وتقييم الموارد الطبيعية في شكل نقدي والآثار والتكاليف الخارجية وكيفية إلزام المنشآت. بتحملها، عنصر الزمن وأسعار الخصم وعنصر عدم التأكد والمخاطرة.

تبرز التنمية المستدامة في نهاية المطاف، مفهوما مبهما بشكل كبير وشامل، وينحصر في ذكر المبادئ الكبرى، ومفهوم علمي قابل للتطبيق جزئيا لكن بصفة غير صارمة وغير محددة تماما.

3. أهمية دراسة التأثير البيئي للمشروعات السياحية على ضوء مبادئ التنمية المستدامة.

إن التنمية السياحية هي مختلف البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستقرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، وتعتبر البيئة والتنمية السياحية مرتبطان ارتباطا وثيقا ويدعم كل منهما الآخر.

لقد تزايد الاهتمام مؤخرا بالمشاريع السياحية المسؤولة بيئيا والكيفية التي يتم بها دراسة جدواها البيئية من خلال دراسة التأثير البيئي لها للوصول إلى تنمية سياحية مستدامة تحقق ثلاثية التنمية المستدامة المتمثلة في حماية البيئة، العدالة الاجتماعية وأخيرا الفعالية الاقتصادية،

1.3 أهمية التخطيط السياحي للوصول إلى مشاريع سياحية مسؤولة بيئيا.

مع بروز مفهوم التنمية المستدامة في مؤتمر **ريودي جانيرو** بالبرازيل عام 1992 ومحاولة إعطاء صورة جديدة للتنمية ابتعادا عن الطرق التقليدية المعهودة للتنمية وأصبحت التنمية تبنى على فكرة تهيئة المتطلبات الأساسية والمشروعة للجيل الحاضر دون أن يكون هناك إخلال بالمحيط الحيوي، على أن يهيئ للأجيال القادمة متطلباتهم، وشملت الاستدامة كل ماله علاقة بالتنمية كالمنتجات وتقنيات أخرى كالمحاسبة بالإضافة إلى المشاريع بظهور مفهوم المشروع المستدام، حيث يناضل هذا المشروع إلى تحقيق مستويات أداء عالية وذلك بخلق قيمة لمستثمريه وعملائه وموردية وموظفيه والهيئات التي تعتمد عليها أعماله، ***(طفي، 2005، ص33)*** وهو يركز على النظم البيئية والاجتماعية التي يعتمد عليها للحصول على موارده وتعمل المنشأة المستدامة على تكامل وتوازن النمو الاقتصادي والحقوق الاجتماعية والإدارة البيئية من خلال ممارستها لأعمالها.

إن الكفاءة والربحية ليستا كافيتين لاستدامة المشروع، وأن المنظمة أو المنشأة لا تستطيع المحافظة على البيئة كما هي بسهولة، وإذا تجاهلت المنظمة التكاليف البيئية فإن ذلك يخلق التزام طويل الأجل.

فقد أظهرت بعض الدراسات أن هناك أسباب تجعل من المشروع أكثر استدامة وهي كالتالي:

- توفير التكاليف وزيادة الإنتاجية عن طريق تخفيض الآثار البيئية الضارة والمعاملة الجيدة للموظفين؛
- دخول عملاء وتوفير أسواق جديدة وذلك من خلال التحسينات البيئية والفوائد الاقتصادية؛
- تقليل المخاطر من خلال الاندماج والتداخل مع الجهات المهتمة بالمؤسسة؛
- بناء السمعة عن طريق الكفاءة البيئية؛

– تطوير رأس المال البشري من خلال الإدارة الجيدة للموارد البشرية؛

– تطوير مدخل رأس المال عن طريق حوكمة أفضل؛

من أجل الوصول إلى التطوير المستدام للسياحة يجب التركيز على تنمية وتنفيذ تدابير تخطيطية فعالة للمشاريع السياحية، تؤدي إلى تعظيم الفوائد السياحية المحتملة من النواحي الاقتصادية والبيئية مع تقليص احتمالات التدهور البيئي والحضاري.

وتشمل عملية إعداد خطة التنمية السياحية على عدد من الخطوات المتسلسلة والمترابطة وهي كالتالي: (***غنيم وسعد، 1999، ص 60***)

– إعداد الدراسات الأولية؛

– تحديد أهداف التخطيط بشكل أولي بحيث يمكن تعديلها من خلال التغذية الراجعة خلال عملية إعداد الخطة ومرحلة تقييم الآثار؛

– جمع المعلومات وإجراء المسوحات وتقييم الوضع الراهن للمنطقة السياحية؛

– تحليل البيانات (المسوحات) وتشمل هذه المرحلة على تحليل وتفسير البيانات التي تم جمعها من خلال المسوحات وتوليفها والخروج بحقائق وتعميمات تساعد في إعداد الخطة ورسم خطوطها العامة والتفضيلية؛

– إعداد الخطة وهنا يتم وضع السياسات السياحية المناسبة ويتم تقييم هذه السياسات (البدائل) لاختيار ما هو ملائم ومناسب لتنفيذها لتحقيق أهداف الخطة وكذلك ليتم تحديد البرامج و المشاريع التي يجب تنفيذها لتحقيق أهداف الخطة.

– تنفيذ الخطة بتوصيتها وبالوسائل التي يتم تحديدها في المرحلة السابقة.

– تقييم ومتابعة الخطط السياحية وتعديلها وفق التغذية الراجعة إذا تطلب الأمر ذلك.

والجدير بالذكر أن المسوحات وجمع البيانات وتحليلها تشكل المدخلات الأساسية لخطط التنمية السياحية، وتحتاج هذه المرحلة إلى دقة وتنظيم كبيرين.

2.3 دراسة التأثير البيئي للمشاريع السياحية.

يمكن تحديد أهمية دراسة التأثير البيئي في: (***أبو الفتوح ، 2003، ص ص 79،80***)

– ضمان قبول للمشروع السياحي والموافقة عليه من السلطات المتخصصة ومنح التراخيص المناسبة؛

– تحقيق مصلحة المستثمر السياحي، خاصة في حالة طلب التمويل من الجهات الدولية نظرا لأن كثير من مؤسسات التمويل الإنمائي تطلب من الطالبين للقروض ما يسمى بدراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية؛

– استبعاد مواقع معينة لبعض المشروعات نتيجة لما تحدثه من تلوث وأضرار خطيرة يتعذر إصلاحها؛

– الابتعاد عن المنازعات البيئية بين مالك المشروع وأطراف أخرى ،هذه المنازعات يمكن أن تؤدي إلى مطالبة مالك المشروع بدفع تعويضات ضخمة أو تكاليف كبيرة وذلك من أجل إصلاح الأضرار، وربما ينجم عن تلك المنازعات خطر التعرض إلى التوقيف وعدم مزاولة النشاط، فالمخاطر المتعلقة بالمشاريع ذات الآثار السلبية تكون عادة من الجسامة الأمر المؤدي إلى مراعاة هذه الجوانب جديا في دراسة الجدوى، بما في ذلك المنازعات المحتملة التي تكون مقدمة من طرف مؤسسات مجاورة أو من طرف المجتمع المدني وغيرهم من الأطراف الذين يمثلون البيئة الخارجية للمشروعات السياحية.

وكما هو معلوم أن مفهوم دراسات الجدوى يعني: تلك المجموعة من الدراسات التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري ما أو مجموعة من المشروعات الاستثمارية من عدمه وذلك من عدة جوانب، سوقية، مالية، فنية....بيئية تمهيدا لاختيار تلك المشروعات التي تحقق أعلى منفعة صافية ممكنة (***غنيم، 2002، ص 5***) من هذا التعريف يمكن أن نبرز أهمية دراسة التأثير البيئي ضمن دراسات الجدوى.

والتي يمكن اعتبار أن وجود كل من دراسة الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية بالإضافة إلى دراسة التأثير البيئي سيشكل لنا ما يسمى بدراسة الجدوى الشاملة التي تأخذ بعين الاعتبار ركائز التنمية المستدامة والتي هي حماية البيئة والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى الفعالية الاقتصادية، وإن المشروع الذي تمت دراسته بهذا الشكل يعتبر مشروعا مستداما **Sustainable Business**، حيث يناضل هذا المشروع لتحقيق مستويات أداء عالية بخلق قيمة لمستثمريه وعملائه وموردية وموظفيه والهيئات التي تعتمد عليها أعماله، وهو يركز على النظم البيئية والاجتماعية التي يعتمد عليها للحصول على موارده، وتعمل المؤسسة المستدامة على تكامل وتوازن

النمو الاقتصادي والحقوق الاجتماعية والإدارة البيئية من خلال ممارستها لأعمالها، وحسب الدراسات في مجال دراسة الجدوى البيئية فإن دراسة التأثير البيئي تكون ضمن دراسات الجدوى المبدئية وذلك لأهميتها ثم تكون لها علاقة بالدراسة التسويقية، لأنه وكما هو معلوم أن دراسة الجدوى التسويقية تهتم بكل ما يتعلق بتوزيع و تسويق المنتوج، ومع ظهور ما يسمى بالعلامة البيئية التي تمنح من الجهات الحكومية أو جهات خاصة لإعلام المستهلكين بأن المنتج الذي يحمل العلامة البيئية أكثر أفضلية عن غيره من المنتجات المماثلة لأنه منتج صديق للبيئة، أو منتج أخضر (***عبد الخالق، 2002، ص :180***) لهذا يتوجب دراسة الجدوى التسويقية لهذا المنتوج مع وجود العلامة البيئية، وفي الدراسة الفنية غالبا ما يتم دراسة موقع المشروع و الذي هو أحد مراحل دراسة التأثير البيئي وفي الأخير دراسة الجدوى المالية التي من خلالها يتم تقدير التكاليف المالية للمشروع والتقييم المالي له،لهذا يجب الأخذ بعين الحسبان التكاليف البيئية التي تنجم عن المشروع وتكاليف تطبيق المعايير البيئية ضمن الهيكل التمويلي للمشروع للوصول بعد كل هذا إلى ما يسمى بالربحية التجارية التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي. ولأن الكفاءة والربحية ليسا كافيتين لاستدامة المشروع إذا تم تجاهل الجوانب البيئية والاجتماعية، الأمر الذي يجعل من دراسة التأثير البيئي للمشاريع الاستثمارية أمرا بالغا في تحقيق هذه الاستدامة من خلال:

- توفير التكاليف وزيادة الإنتاجية عن طريق تخفيض الآثار البيئية الضارة والمعاملة الجيدة للموظفين؛
- دخول عملاء وتوفير أسواق جديدة، وذلك من خلال التحسينات البيئية والفوائد الاقتصادية؛
- تقليل المخاطر من خلال الاندماج والتداخل مع الجهات المهتمة بالمشروع ؛
- بناء السمعة عن طريق الكفاءة البيئية؛
- تطوير رأس المال البشري من خلال الإدارة الجيدة للموارد البشرية؛
- تطوير مدخل حديث لرأس المال عن طريق حوكمة أفضل.

وإن آخر خطوة من دراسة الجدوى هي التقرير النهائي للدراسة الذي يمكن اعتباره كتقرير مستدام تم من خلاله توضيح الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمشروع فيما يتعلق بعملياته ومنتجاته وخدماته، وهو يربط

بين وظائف التمويل والتسويق والبحث والتطوير للمشروع بطريقة أكثر إستراتيجية، وهو يحقق كثير من المزايا منها:

- تحذير صاحب المشروع من الأحداث والمشاكل المفاجئة؛
- إظهار الفرص المتاحة في سلاسل الإمداد؛
- خلق سمعة جيدة من خلال إدارة العلامة البيئية.

3.3 السياحة البيئية:

ظهر مصطلح السياحة البيئية ECO-TOURISM منذ مطلع الثمانيات من القرن الماضي وهو مفهوم حديث نسبيا وهي ذلك النوع من السياحة الذي يجعل المحيط البيئي الطبيعي الموقع الاساسي للزائر أو السائح وذلك بهدف التعرف على ما يحتويه المحيط البيئي من أنواع وأنظمة ومظاهر وعناصر طبيعية بغرض التمتع بمجالات وتعبيرات عناصر الجذب تلك . (***بظاظو، 2010، ص 140***)

4. المشاريع السياحة الصحراوية المستدامة للوصول إلى تنمية سياحية مستدامة.

تستند السياحة المستدامة على عدم الإضرار بالبيئة على كافة المستويات الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية فهي سياحة مسؤولة راشدة ،وخصوصا إذا ارتبطت بالجانب الصحراوي

1.4 مفهوم التنمية السّياحية المستدامة.

هناك عدة تعاريف للتنمية السّياحية المستدامة أو ما يسمى كذلك بالتطوير المستدام للسياحة حيث أن أغلبها يرمي في قالب واحد وسنورد فيما يلي التعريفات التالية:

- تعرّف التنمية السّياحية المستدامة على أنها: " نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوّار والمنطقة المضيفة لهم، ممّا يؤدي إلى حماية ودعم فرص التّطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والرّوحية ولكنها في نفس الوقت تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي للمقصد السياحي"؛
- وتعرف التنمية السياحية المستدامة بأنها : "هي التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، أنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات

المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها .التكامل الثقافي والعوامل البيئية، التنوع الحيوي ودعم نظم الحياة". (***خربوطلي، 2004، ص 23***)

– كما تعرف وفقا لمنظور المنظمة العالمية للسّياحة بأنها: "السّعي إلى تحقيق رغبات السّياح وحاجات المجتمعات المضيفة بحيث يراعى تحقيق حماية وتحسين الآفاق السّياحية في المستقبل من خلال إدارة الموارد السّياحية بطريقة تستجيب للموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنوع البيولوجي والعمليات البيئية والأنظمة المعيشية".(***السحيباني والهبو، بدون سنة إصدار، ص 07***)

من خلال التعريفين السابقين لمفهوم التنمية السّياحية المستدامة يمكن أن نصل إلى تطوير لمفهوم التّنمية السّياحية التقليدية التي لم تكن تراعي بعض الجوانب بإضافة صفة الاستدامة إليه من خلال اعتبار أن عملية التنمية السّياحية هي عملية إشباع حاجات السّائحين النفسية والحصول على مختلف الرّغبات دون مراعاة الاحتياجات المستقبلية للسّائحين بالاستمتاع بالبيئة، معنى ذلك أن السّياحة المستدامة لا تعبر عن محتوى سّياحي معين فهي ليست منتجا سّياحيا، وليست طريقة جديدة لبيع النشاط أو تحديد كيفية الدفع وإنما هي نموذج للتنمية على محاور إستراتيجية معينة حصرها "***Pigeassou***" في أربعة محاور كالآتي: (***وفاء، 2005، ص 133***)

– **محور الحيّز الزمني:** تفضيل التواصل والديمومة في النشاط السياحي على التطورات المؤقتة؛

– **محور الحيز المكاني** : تفضيل حماية البيئة الطبيعية وأنظمتها؛

– **محور المعاملات:** تفضيل التداخل والتفاعل البشري والاجتماعي والثقافي والاقتصادي؛

– **المحور القيمي:** تفضيل قيم التضامن والسلوكات المسؤولة لدى الجميع وعلى الأخص لدى السياح.

2.4 متطلبات التطوير المستدام للسياحة.

انطلاقا ممّا سبق فإن السّياحة المستدامة تقوم أساسا على مبادئ هامة تتمثل في: (***زيتون، 2002، ص 25***)

– ضرورة المحافظة على مستوى إنتاجية الموارد السّياحية لضمان استمرارية عامل اجتذاب السّياح من خلال المتعة والرضا بما هو مقدم من خدمات وتسهيلات ....إلخ؛

– الحفاظ على التنوع البيئي والابتعاد عن المتغيرات البيئية التي تكون نتائجها وخيمة.

– إقامة المساواة بين الأجيال والاستفادة من الموارد السّياحية تطبيقا لمبدأ التنمية المستدامة القائم أساسا على تجنيب الطبيعة السّياحية أي عوامل إضرار تؤذي إلى التقليل من إنتاجيتها مستقبلا .

– إيجاد صيغة توفيقية بين ثقافة المجتمع المضيف والسائح الزّائر بتنمية وتدعيم الثقافة المحلية والمحافظة عليها والعمل على إستمراريتها ونقلها والتعريف بها للسّياح.

– إشراك المجتمع المحلي في عملية التنمية السّياحية المستدامة وذلك من خلال جعل المناطق المضيفة تكتسب الصفة السياحية القادرة على إستقطاب السّائح والمستثمر في آن واحد.

كما أن التنمية المستدامة تحتاج إلى أنظمة تسعى للموائمة بين رغبات ونشاطات السّياح من جهة وحماية الموارد البيئية والإجتماعية والإقتصادية من جهة أخرى وذلك بهدف تطبيقها وهي: ***(زيتون ،2002، ص 10)***

– وجود مراكز دخول في المواقع السّياحة لتنظيم حركة السّياح وتزويدهم بالمعلومات الضّرورية.

– ضرورة توفر مراكز للزّوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع، وإعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع، ويفضل أن يعمل في هذه المراكز السّكان المحليون الذين يدرّبون على إدارة الموقع والتعامل مع المعطيات الطبيعية.

– ضرورة وجود قوانين تضمن السّيطرة على أعداد السيّاح الوافدين وتزويدهم بالخدمات والمعلومات وتوفير الأمن والحماية لهم بدون إحداث أي ضرر بالبيئة.

– ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة يمكنها أن تحافظ على هذه المرتكزات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدرّبة.

– التوعية والتثقيف البيئي من خلال توعية السّكان المحليين بأهمية البيئة والمحافظة عليها، فكثيرا ما نلاحظ أن السكان المحليين هم الذين يسعون إلى تخريب وتدمير بيئتهم لأسباب مادية، ولكن هؤلاء لا يعرفون أنهم يدمّرون مصدر رزقهم ومستقبل أولادهم من خلال هذا التخريب ولذلك يجب التركيز على التوعية والتثقيف البيئي للسّكان المحليين وللعاملين في الموقع، مع الحرص على وجود اللوحات الإرشادية التي تؤكد الأهمية القصوى لذلك.

– تحديد القدرة الإستعابية للمكان السّياحي بحيث يحدد عدد السّياح الوافدين إلى المنطقة بدون حدوث إزدحام وإكتظاظ، حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطّبيعة والاجتماعية من جهة وعلى السّياح من جهة أخرى فيشاهدو

بذلك بيئة جذّابة توفر لهم فيها الخدمات والأنشطة اللازمة وهناك عدة مصطلحات للقدرة الإستيعابية منها: ***(بهاز، 2008، ص17)***

✓ **الطاقة الاحتمالية المكانية:** وهي التي تعتمد على قدرة المكان في استيعاب الحد الأعلى من السّياح حسب الخدمات المتوفرة في الموقع؛

✓ **الطاقة الاحتمالية البيئية:** وهي تعتمد على الحد الأعلى من الزّوار الذين يمكن استقبالهم بدون حدوث تأثيرات سلبية على البيئة والحياة الفطرية وعلى السّكان المحليين؛

✓ **الطاقة الاحتمالية النباتية والحيوانية:** هي التي تعتمد على الحدّ الأعلى من السّياح الذين يفترض وجودهم بدون التأثير على الحياة الفطرية، وهي تعتمد على جيولوجية المنطقة والحياة الفطرية وطبيعة الأنشطة السّياحية؛

✓ **الطاقة الاحتمالية للسّياحة البيئية:** الحد الأعلى من السّياح الذين يمكن استقبالهم في الموقع وتوفير كافة المتطلبات والخدمات لهم دون أن يؤثر عددهم على الحياة الفطرية والبيئية والاجتماعية في الموقع.

– توفير مشاريع تعود بدخل على السكان المحليين، مثل الصناعات الحرفية التقليدية وبيع التذكارات وتدريبهم وتنظيمهم للقيام بعمل المرشدين السّياحيين؛

– تظافر كل الجهود لنجاح السّياحة البيئية من خلال تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالسياحة، مثل القطاع الخاص والحكومي والمؤسسات الرّسمية، والهيئات غير الحكومية والسكّان المحليين.

3.4 مجالات السياحة الصحراوية المستدامة :

– أولا السياحة الدينية :إن انتشار الزوايا عبر الصحراء وخصوصا في ولايتي أدرار وبشار يعتبر فضاء خصب لتعزيز التنمية السياحية المحلية المستدامة .

– ثانيا سياحة الواحات :تعتبر واحات النخيل مثال للسياحة البيئة الصحراوية وفضاء خصب للاستثمار السياحي المستدام.ومثال ذلك منطقة تيميمون التي تسمى "بالواحة الحمراء" بسبب انتشار مبانٍ مشيدة بالطوب الأحمر، تعرف بالقصور التي يصل عددها إلى ثلاثين، يحيط بها النخيل والمياه الطبيعية العذبة. من أشهرها قصر بدريان وقصر ماسين وقصر تينركوك. تعود هذه القصور بحسب وزارة السياحة الجزائرية إلى القرن الثاني

عشر الميلادي، تتوزع بين مجمعات سكنية ودور جرى ترميمها لاستقبال السائحين في جو صحراوي مختلف عن المجمعات السياحية المعروفة في الشمال الجزائري.

5. الخاتمة.

بعد دراستنا لهذا الموضوع نرى أن من أهم متطلبات تحقيق التنمية السياحية المستدامة هي دراسة التأثير البيئي والتي تعتبر ضرورة من ضرورات التنمية المستدامة الرشيدة التي تمكن المشروعات السياحة الصحراوية أن تواجه المنافسة في السوق السياحية. وبالتالي فإن دراسة التأثير البيئي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يقتضي إلزام كافة الوزارات الأجهزة الحكومية وغير الحكومية بتنفيذ السياسة التنموية السياحية الشاملة والتي تشكل إطارها العام منهجا متكاملا لما تتميز به من ربط عضوي تام ومتكامل، فهي تجمع ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

من خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها نحاول اقتراح بعض التوصيات:

- العمل على تطوير السياحة الصحراوية كبديل حقيقي للمحروقات ؛
- ضرورة الاهتمام بالتقييم البيئي للمشروعات السياحية في الجزائر من خلال العمل على إرساء معايير وإجراءات لها؛
- حماية ثروة الواحات الصحراوية بالإضافة إلى القصور الأثرية ؛
- ضرورة دراسة التأثير البيئي ضمن دراسات الجدوى المشاريع التي تقوم بها مشروعات السياحة الصحراوية مستقبلا لتحقيق التنمية السياحية المستدامة؛
- تسخير وسائل الإعلام للتعريف بالتراث السياحي المتنوع في الجزائر.
- وضع إستراتيجيات سياحية ترتكز على المنطق وتنبثق من واقع الجزائر وتنفتح على الثقافات السياحية في العالم تأخذ أحسنها وتترك أسوأها.
- صياغة نموذج لكل منطقة من المناطق السياحية، بحيث ينفرد كل نموذج عن الآخر بما يتلاءم وطبيعة كل منطقة وما تزخربه من إمكانات سياحية.
- إقامة مشروعات خاصة مكملة للنشاط السياحي بالكفاءة بالأحجام الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في مجالات تقديم الخدمات غير التقليدية، وإيجاد الفرص التسويقية الجديدة .
- توفير المعلومات والأبحاث ودراسات الجدوى للمشاريع السياحية، وإقامة معاهد التعليم والتدريب السياحي لتخرج الإطارات وفق المعايير الدولية، وفي مجال النقل السياحي، و العمل على وضع خطة وطنية متكاملة

لفرص الاستثمار السياحي، و الحاجة إلى المزيد من وكالات جذب السياح الأجانب للجزائر مع إنشاء مواقع على الإنترنت.

- إنشاء شركات إعلامية متخصصة تقوم بتقديم برامج تليفزيونية تعرض على القنوات الدولية وبالعربية واللغات الأجنبية المختلفة،
- ضرورة استخدام السياحة كمحرك يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نمواً التي تمتلك المصادر والموارد السياحية.
- الأخذ بمبدأ التخطيط السياحي لتحقق التكامل في التنمية بين كافة القطاعات، والتطابق والتوافق بين الطلب السياحي والمنتج السياحي المقدم، وأيضاً تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، وتأمين عمليات التحديث والتطوير للمناطق السياحية، والتوسع وإيجاد مناطق سياحية جديدة تتلاءم مع تغير وتطور عمليات التنمية السياحية.
- نشر الوعي السياحي بوساطة وسائل الاتصال الجماهيرية من تلفاز وإذاعة وصحافة بهدف:
- نشر السلوك الجماهيري السليم الذي يتفق مع متطلبات الترغيب السياحي وحسن استقبال السائحين ومعاملتهم.
- توجيه عناية المواطنين للمحافظة على البيئة ومستوى النظافة في المناطق السياحية.
- إنشاء مخيمات سياحية صحراوية ؛
- تشجيع الرياضات الصحراوية المختلفة كركوب الخيل والجمال، وممارسة التزلج على الرمال، الى جانب العديد من الأنشطة والرياضات الأخرى.
- حماية التراث الوطني من كل ما يتعرض له من سرقة وتدهور.
- تثقيف الجماهير بحملات إعلامية مركزة لإظهار أهمية السياحة اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً وبيئياً وصحياً وسياسياً ... الخ.
- تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة والفنادق ويتم ذلك عن طريق وضع نظام لتشجيع الاستثمار السياحي في مختلف الأقاليم والمناطق.
- إنشاء دواوين متخصصة لحماية الموروث السياحي الصحراوي؛

– كما يجب تنويع الحوافز لتشجيع الاستثمار السياحي والفندقي كالإعفاءات من الضرائب خصوصا في بداية افتتاح المشاريع، وتسهيل إجراءات الجمارك بالنسبة للأجهزة والمعدات التي تحتاجها، و تقديم القروض الطويلة الأجل بالنسبة لشركات الاستثمار السياحية والفندقية المحلية.

– وضع قانون للاستثمار السياحي والفندقي بحيث يكون بسيطاً وواضحا وتحديد جهة مرجعية ورقابية واحدة مختصة منعاً للازدواج والروتين والفساد الإداري.

– الدعوة إلى إقامة صندوق وطني يعنى بالتمويل السياحي، و توفير شروط ضمان وحماية المستثمر، و الانتباه إلى تحسين درجة القطاع السياحي الجزائري وتأهيل القطاع الخاص لملء فراغ الاستثمار السياحي في الجزائر، و إيجاد اتساق بين قوانين العمل في مؤسسات النشاط السياحي (وغيرها) مع مفاهيم الاستثمار الحديث.

6. قائمة المراجع :

1– موسشيت. فادو بلاس؛ ***مبادئ التنمية المستدامة***، ترجمة بهاء (1) موئل الأمم المتحدة.

2– الشيخ. محمد صالح؛ 2002، ***الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها*** ، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، الإسكندرية، ص.93.

3– غنيم . عثمان محمد، أبو زنط . ماجدة أحمد ؛ 2007، ***التنمية المستدامة*** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص.28.

4–https://en.wikipedia.org/wiki/Sustainable_Development_Goals تاريخ التصفح 30 أوت 2018

5– النيش. نجاة؛ أفريل1999، ***تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد الطبيعية*** ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية،المعهد العربي للتخطيط، ص.11.

6- لطفي. أحمد السيد؛ 2005، ***المراجعة البيئية***، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص.33.

7- غنيم. عثمان محمد، سعد. بنيتا نبيل؛ 1999، ***التخطيط السياحي***، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1 ، الأردن،ص..60

8- أبو الفتوح . يحي عبد الغفور ؛ 2003، ***دراسات جدوى المشروعات*** ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، ص ص 79–80.

9- غنيم. أحمد؛ 2002، ***دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان*** ، الطبعة الثانية، مطبعة مكتبة القاهرة، مصر، ص.05.

10– عبد الخالق . أحمد، بليح . أحمد بديع ؛ 2002؛ ***تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي*** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص.180.

11– بظاظو إبراهيم؛ 2010، ***السياحة البيئية وأسس إستدامته***، دار الوراق للنشر ،الأردن ص 140.

[12]. خربوطلي. صلاح الدين؛ 2004، ***السياحة المستدامة***، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى،سوريا،ص.23.

12– السحيباني. عبد الرحمان، الهبر حبيب ؛ بدون سنة اصدار ، ***الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي***، جامعة الدول العربية، السلسلة الأولى ، ص.07.

13– وفاء. عبد الباسط؛ 2005، ***التنمية السياحة المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات المعاصرة*** ،،مجلة حلون، العدد 12، ص.133.

14– زيتون. محيا؛ 2002، ***السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر***، دار الشروق،ص 25

15– بهاز. جيلالي؛ 2008، ***مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة: ولاية غرداية*** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وتسيير البيئة ،غير منشورة ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، ص88.

16– لحياني. عثمان؛ **2018**، ***أسرار الصحراء الجزائرية***، مجلة العربي الجديد ،العدد 1254 ،قطر، تاريخ 06 فيفري، ص17